تطورات السياسة الزراعية(*)

ومركز وزارة الزراعـــة فيها

لما فكرت فى الكتابة فى هذا الموضوع تذكرت الأسلوب القديم الذى اتبعه غالبية الكتاب منذ أكثر من عشرين سنة كلما أرادوا الكتابة فى السياسة الزراعية ، وتساؤلهم عن الإدارة المختصة بذلك إن وجدت ، والتبعة الواقعة عليها إن وجدت ، والرأى العام نحوها إن وجد .

ومن غير تزكية لوزارة الزراعة ورجالها القادرين أسير على غرار الكتاب السابقين وأتساءل الآن عن مكان وزارة الزراعة إن وجدت ، والسياسة الزراعية إن وجدت ، وتطوراتها إن وجدت .

وهذا أسلوب لا يخلو من فكاهة . ولكنى أعتقد أنه أسلوب مناسب لكشف النقاب عن مركز وزارة الزراعة فى التطورات السياسية الزراعية ، وخصوصاً فى الظروف الحالية .

إننا نستعمل بكثرة كلمة ، سياسة ، ونذكرها يومياً فى مجالسنا الخصوصية عدة مرات ، ونقرأها فى الصحف اليومية إلى درجة أن نظرنا يقع عليها مراراً وتكراراً فى الصحيفة الواحدة .

فما معنى هذه الكلمة ؟

إننا نستعملها من غير أن نستمسك لها بمعنى معين . فمنا من يعتبرها القوانين التى تقدمت بها الحكومة وأقرها البرلمان . ومنا من يقصد بها غير ذلك ، فاذا قال إن سياسة الهيئة الفلانية تشبه سياسة هيئة أخرى فمعنى كلامه أن هناك أفكاراً وميولا متشابهة بين الإثنتين . ومنا من لا يقصد هذا ولا ذاك — يقصد بها طريقة السير للوصول إلى هدف أو غرض معين وهذا معنى جميل حقاً .

(*) بحث تحليلى

وهذا بالطبع غير ما هو مدون فى بطون القواميس حيث أجمع الكثير منها على أن ساس الأمر سياسة بمعنى قام به ، وغير ما ذكره تقى الدين المقريزى فى كتاب المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار حيث قال : إن السياسة هى القانون الموضوع لرعاية الأدب والمصالح وانتظام الأحوال ، وإن هذه الكلمة ليست عربية ، انتشرت بمصر والشام بالكيفية الآتية ، ذلك بأن جنكزخان القائم بدولة التتر فى بلاد المشرق لما غلب الملك أونك خان وصارت له الدولة ، قرر قواعد وعقوبات أثبتها فى كتاب اسمه ياسة فحرفها أهل مصر وأزادوا بأولها سيناً فقالوا سياسة وأدخلوا عليها الألف واللام فظن من لاعلم عنده أنها كلمة عربية .

وذكر أبو هاشم احمد بن البرهان ، رحمه الله ، انه رأى نسخة من السياسة بخزانة المدرسة المستنصرية ببغداد .

ومن جملة ماشرعه جنكزخان فى السياسة أن من بال فى الماء أو على الرماد قتل ، وأن الحيوان إذا أريد أكله ، تكتف قوائمه ويشق بطنه ويمرس قلبه إلى أن يموت ثم يؤكل لحمه ، وأن لا يدخل أحد يده فى الماء ولكنه يتناول الماء بشىء يغترفه به ، وهكذا .

هذه بعض معانى السياسة ، فهل السياسة الزراعية شىء قائم بذاته لا دخل له بما ذكر .

وسأحاول الإجابة عن ذلك من غير حاجة إلى إطالة المناقشة ما دمنا نعترف بوجود شىء بيننا اسمه وزارة الزراعة أو على الأقل نشعر شعوراً يختلف مقداره بأن هناك وزارة كان لها ، أو يجب أن يكون لها نصيب فى تكييف وترقية سياستنا الزراعية .

ولا أخطىء إذا قلت إن لنا اليوم سياسة زراعية ، ربما لا تكون وافية بالمرام ، وربما تحتاج إلى تعديل وتغيير فى السنوات القادمة ، ولكن ذلك لا يمنع وزارة الزراعة كغالبية البيئات والأفراد التى كان لها نصيب فى تكوين شىء جديد أو فى تعديل شىء قديم ، من الاعتزاز بما عملته يداها .

وإذا عدنا بالذاكرة إلى سنة ١٩٤٠ نجد أن سياستنا الزراعية مدة الحرب ابتدأت ، كما يجب أن تبتدئ كل سياسة ، بأقوال وكتابة الاقتصاديين ، وصورت وحللت طبقاً للمبادئ الاقتصادية وقدرت قيمتها على أساس أن ينهض بها الفلاحون فى حدود الدائرة الاقتصادية . فحددت لهم المسطحات التى يزرعونها قطناً وحبوباً ، ووفرت لهم التقاوى الجيدة : وركزت زراعة الأصناف المنتخبة فى المناطق الأكثر ملاءمة لها ، وربطت الزراعة بالصناعة إلى حد مّا لأنه لم يكن من السهل فى بلد استمر آلاف السنين يمارس الزراعة وحدها أن يقدم أهله على استثمار أموالهم فى مشروعات صناعية بسهولة من غير أن يعتبر ذلك مجازفة غير مأمونة . وبالاختصار عمل كل ما من شأنه أن يحفظ للزراعة المصرية كيانها ومقامها فى الاقتصاد القومى ، ويحمى من المجاعة البلاد التى عرفت من عهد سيدنا يوسف عليه السلام وزير فرعون ، ببعد نظرها ، وإدراكها فى التموين فى السنوات العجاف ، واشتهرت فى التاريخ بأنها كانت تمون رومة بالقمح .

نعم أنها فى تلك العصور لم تكن قد عرفت شجرة القطن بعد ، ولكنها مع وجود هذه الشجرة اسطاعت فى الحقبة الأخيرة أن تعنى بالقمح وترفع مرتبته ليسهل تصريفه ويتحسن خبزه ، وتزيد متوسط محصول الفدان الواحد ليزداد ربح المنتج ويقبل على زراعته وبذلك تضمن كفايتها من المادة الأساسية فى الطعام .

وعلى أى حال ما كان فى الامكان ، بعد أن سدت البحار فى وجه التصدير والاستيراد ، وأصبح كل الاعتماد فى التموين على ما تنتجه أراضينا الزراعية ، ترك الشعب يتخبط فى أحوال مضطربة .

لهذا جاء الانتقال من الفلسفة الزراعية القديمة التى كان هدفها توفير الإنتاج وخصوصاً القطن إلى الفلسفة الزراعية الحالية التى ترمى إلى توفير القوت بالسعر المناسب وليد الطوارئ التى فاجأتنا وهددتنا بالمجاعة . فقد خلت الأسواق تقريباً من الحبوب ، وارتفعت أسعارها ارتفاعاً هدد الفقراء ومتوسطى الحال ذوى الإيراد

الثابت فى حياتهم وحياة من يعولون ، وأخذ النقد يتضخم تبعاً لهـذا الارتفاع ، واضطرت مصر لاقتراض ٣٠٠ر٠٠٠ إردب من القمح من الحكومة البريطانية لتغطية العجز فى التموين . ولا أعرف بالضبط النتيجة التى كنا نصل إليها لو لم تنتقل وزارة الزراعة من السياسة القديمة إلى السياسة الحديثة ، وتضرب بيد من حديد فى تنفيذها ، فقد أكلنا خبزاً لا يعلم إلا الله ، أنواع الحبوب التى كان يتركب منها ، وكان هـذا دليلا على قسوة الشدائد وحاجتنا إلى سياسة جديدة توفر لنا الطعام وتحفظ أسعار المحصولات فى الحدود المعقولة ليجنى الزراع ثمرة تعبهم من جهة ، وتحول دون إرهاق المستهلكين بالغلاء من جهة أخرى .

ولا أدعى أن هذا الانتقال حل لنا المشكلة ، فما زالت المفاجآت والطوارئ عديدة ، وما زالت الحالة تستدعى زيادة اليقظة والاهتمام ، فالمدن تحتاج إلى ما لا يقل عن خمسة ملايين وربع مليون إردب من القمح فى السنة . والحكومة مجدة فى الاستيلاء على هـذا المقدار بل على أكثر منه للسيطرة على التموين والتقاوى ومنع المضاربة بالأسعار . والسوس والمطر لا يهادنانها ويسعيان بقوة للفتك بالمخزون وخصوصاً فى الوجه البحرى . وجانب كبير من عربات سكة الحديد وغيرها من وسائل النقل مشغول فى نقل المهمات الحربية . والأرض آخذة فى الضعف لقلة السماد ، ولا بد من تنشيط زراعة الخضر وتربية المواشى والأغنام والإكثار من اللبن ومنتجاته ليتيسر سد بعض حاجات التموين بعد أن انقطع الوارد تماماً ، وكانت مصر تستورد فى السنوات السابقة للحرب كميات كبيرة من الجبن والزبدة واللبن بلغ ثمنها فى كل سنة مبلغاً طائلا يراه الباحث فى الإحصاءات الجمركية المفصلة . والزراع يتبرمون بالأسعار الرسمية ويأملون زيادتها مع ما فى ذلك من خطر زيادة الغلاء ، وخصوصاً إذا ظل إيراد الفدان من القطن أكثر من إيراد الفدان من الحبوب . والحكومة يهمها أن يفهم الجمهور سياستها فهماً صحيحاً حتى تضمن تأييده لها . . . . وهكذا من المشكلات التى لا نهاية لها .

يتضح من ذلك أن الاقتصاد وحده لا يكفى لحل مشاكلنا الزراعية ، وإن

كان يصح اعتباره قاعدة أساسية للزراعة كما هو عماد كل مشروع تجارى ، ولا بد من إضافته إلى علاقة الزراعة بالصناعة والتجارة والتموين وما إلى ذلك ، ومزج ذلك كله فى بودقة الفكر لاستخراج السياسة الحكيمة .

والعلم هو أكبر عون فى تذليل ذلك ، وإن كان العلم ليس بالدواء الذى يستطب به فى كل داء على الرغم من تنائجه الباهرة ، فالعلم يزيد معرفتنا بالوسط المحيط بنا ويساعدنا كثيراً فى بحوثنا لتوفير الانتاج ومقاومة الحشرات والأمراض ، ولكنه لا يقدر كثيراً على تغيير ميول الناس وعواطفها أو يدفعها بسهولة إلى الولاء واتباع مالا يميلون إلى اتباعه .

لا أقصد من ذلك التقليل من أهمية وقيمة رجال الأبحاث فى محيط السياسة الزراعية فلديهم من الواجبات مالا يستطيع غيرهم النهوض به بنفس الكفاءة . عليهم إمدادنا بالمعلومات والبيانات الفنية اللازمة لإصدار القرارات والتعليمات الخاصة بتنفيذ عناصر السياسة ، وعليهم تحديد أوسع أفق يمكن تطبيق هذه السياسة فيه بنجاح ، وعليهم مساعدة الفنيين الاداريين فى إرشاد الشعب وإنارة ذهنه بالمعلومات الفنية الحديثة الدقيقة .

ويخيل لى ان مهمة تثقيف الشعب وإرشاده فى مقدمة الواجبات الملقاة على عواتقهم . فهم الذين يقدمون المواد الخام إلى رجال الدعاية والارشاد لصوغها فى القالب الذى يستسيغه الفلاحون ويهضمونه

وفى اعتقادى إن الفلاح العادى يستطيع أن يشق طريقه إلى الأمام إذا أنير له الطريق ، ويمكنه أن يرى مصلحته الحقيقية فى هذه الحالة أكثر مما يراها إذا لم يوضع النور . حقيقة إن توضيح الحقائق لا يمنع التحامل عليها إذا أريد ذلك أو إذا وجدت مصلحة فى انكارها . ولكن هذا الاصرار والعناد لا يلبث أن يضعف إذا سمح للمتعنت بابداء رأيه فيها بصراحة وبمناقشة الذين وضعوها له مناقشة تامة .

ولذا رأت وزارة الزراعة فى عهد وزيرها السابق حضرة صاحب المعالى

عبد السلام فهمى جمعة باشا علاوة على برنامجها المعتاد فى الارشاد أن تعقد اجتماعات كثيرة فى الأقاليم يشهدها أكبر عدد من الفلاحين ، ويكون رجال وزارة الزراعة وساطة عقد هذه الاجتماعات بمعاونة رجال الادارة والرى لهم لحث الزراع على العمل بما تنصح به الوزارة ، والافضاء اليهم بما يراد الافضاء به ، والاصغاء إلى ماعندهم من رغبات أو شكاوى لدرسها وتقرير ما تقضى المصلحة العامة بتقريره ، بوصفهم المسئولين عن السياسة الزراعية فى البلاد وقد نجحت هذه الاجتماعات نجاحاً عظيما وعاونت على توثيق العلاقة بين الوزارة والشعب الزراعى المهيوب النشيط ومكنتها من عرض سياستها عليه ، وشرح أهدافها أمامه ، وإفساح المجال له لمناقشتها والتفكير فيها لإثارة ذهنه . ورأس معاليه بعض هذه الاجتماعات بنفسه . ورأس الباقى خلفه حضرة صاحب المعالى محمد فؤاد سراج الدين باشا وزير الزراعة الحالى وحضرها كبار موظفى الوزارة الفنيين .

ولم تقتصر فائدة هذه الاجتماعات على من حضرها من الزراع لأن الذين حضروها عادوا بعدها إلى محلات إقامتهم ، وتحدثوا إلى أقاربهم على مصاطبهم الخاصة فى أوقات الفراغ بما سمعوه وشهدوه فى هذه الاجتماعات ، فزاد عدد من استفاد منها . ولو شجعت الحكومة هذه الجمعيات الصغيرة التى تعقد فى القرى على المصاطب نتيجة للاجتماعات الكبيرة التى تعقدها فى عواصم المديريات ، وعملت على تغذيتها بالمعلومات الكافية لأن تكون أساساً للمناقشة والتفكير فيما نسميه بالسياسة الزراعية ، لأمكن نقل السواد الأعظم من الشعب الريفى إلى الخطوط الأمامية فى الجبهة الجديدة .

أحاول من ذكر ذلك أن أقول إن فى السياسة الزراعية ناحية أخلاقية أو نفسية لا يجوز تجاهلها . وعلم الأخلاق ، هو الذى يبحث فى قيمة الانسان وسلوكه ، سواء أكان فرداً أم جماعة . ولهذا لا غنى للمشتغلين بوضع السياسة الزراعية عن الالتجاء إليه .

وقد علمنا من التجارب أنه لا يصح الاعتماد على الأنظمة الفردية فى حل المشكلات التى تحيط بالفرد من كل جانب ، ولا بد له من أنظمة الجماعة أيضاً . وليس عندنا هيئة أجدر من الحكومة بالهيمنة والإشراف على هذا العمل للصالح العام لقوتها و بعد نظرها .

ونحن المصريين مازلنا نعترف بقيمة الفرد ، ولكنا نؤمن بأن يد الله مع الجماعة . فإذا أردنا أن نختار لأنفسنا قاعدة أخلاقية يصح أن تكون قاعدة لسياستنا الزراعية القومية ، وجب أن تكون تلك التى تحتوى على أكبر مقدار من الحرية الفردية وتتمشى مع مصلحة المجموع وتصون هيبة الحكومة .

هذه هى النقطة التى يجب أن تبدأ منها كل الجهود — سواء أكانت من النوع الفنى فى المعامل ، أم أى نوع آخر — فى كل تطور من تطورات سياستنا الزراعية . نسأل الله أن يوفقنا دواماً إلى طريق الصواب .

أحمد على

اختصاصى أول بوزارة الزراعة